

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

46 - كتاب: الوصية (1)

تعريفها: الوصية مأخوذة من وصيت الشيء أوصيته إذا أوصلته⁽²⁾، فالموصي وصل ما كان في حياته بعد موته. وهي في الشرع: هبة الإنسان غيره عيناً أو ديناً أو منفعة على أن يملك الموصي له الهبة بعد موت الموصي. وعرفها بعضهم: بأنها تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع؛ ومن هذا التعريف يتبين الفرق بين الهبة والوصية، فالتملك المستفاد من الهبة يثبت في الحال. أما التملك المستفاد من الوصية فلا يكون إلا بعد الموت، لهذا من جهة ومن جهة أخرى، فالهبة لا تكون إلا بالعين. والوصية تكون بالعين وبالدين وبالمنفعة.

مشروعيتها: وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع. ففي الكتاب يقول الله سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا⁽⁴⁾ الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ⁽⁶⁾ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ⁽⁷⁾، ويقول جل شأنه: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصَيْتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنًا⁽⁸⁾، ويقول عز وجل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَيْنَ ذَوَا عَدْلٍ⁽⁹⁾، وجاء في السنة الأحاديث الآتية:

1 - روى البخاري⁽¹⁰⁾ ومسلم⁽¹¹⁾ عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا حَقُّ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيْتُ لِبَيْتَيْنِ⁽¹²⁾ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ».

- (1) دليل الطالب: ص 181، المحرر في الفقه: 1/ 376، الروض المربع: 3/ 3، حاشية الجرمي: 266/3، فتح الوهاب: 2/ 21، منهج الطلاب: ص 73، بداية المبتدي: ص 258، الهداية: 4/ 231، الجامع الصغير: ص 520، التاج والإكليل: 364/6، المدونة الكبرى: 2/ 15، الكافي: ص 543.
- (2) مختار الصحاح: ص 302.
- (3) أي فرض.
- (4) أي وحدث أسبابه.
- (5) المال.
- (6) المعروف: الذي لا ظلم فيه للورثة.
- (7) سورة البقرة، الآية: 180.
- (8) سورة النساء، الآية: 11.
- (9) سورة المائدة، الآية: 106.
- (10) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 2738).
- (11) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1/ 1627).
- (12) للتقريب لا للتحديد.

قال ابن عمر: مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مِّنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي (1).

ومعنى الحديث أن الحزم هو هذا فقد يفاجئه الموت. قال الشافعي: ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده، إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه لأنه لا يدري متى تأتبه منيته فتحوّل بينه وبين ما يريد من ذلك.

2 - وروى أحمد (2) والترمذي (3) وأبو داود (4) وابن ماجه (5)، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ وَالْمَرْأَةُ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِينَ سَنَةً ثُمَّ يَخْضُرُهُمَا الْمَوْتُ فَيُضَارَّانِ فِي الْوَصِيَّةِ فَتَحْبُ لَهُمَا النَّارُ»، ثم قرأ أبو هريرة: «مَنْ بَعَدَ وَصِيَّتَهُ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرَ مُصَكَّرٍ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَلِيمٌ» (6).

3 - وروى ابن ماجه (7) عن جابر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ عَلَيَّ وَصِيَّةً مَاتَ عَلَيَّ سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ وَمَاتَ عَلَيَّ تَقَى وَشَهَادَةٌ وَمَاتَ مَغْفُورًا لَهُ». وقد أجمعت الأمة على مشروعية الوصية.

وصية الصحابة: لقد انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ولم يوص له لأنه لم يترك مالا يوصي به.

روى البخاري (8) عن ابن أبي أوفى أنه ﷺ لم يوص. قال العلماء في تعليق ذلك: لأنه لم يترك بعده مالا، وأما الأرض فقد كان سبيلها، وأما السلاح والبعلة فقد أخبر أنها لا تورث. ذكره النووي.

أما الصحابة فقد كانوا يوصون ببعض أموالهم تقرباً إلى الله، وكانت لهم وصية مكتوبة لمن بعدهم من الورثة.

أخرج عبد الرزاق (9) بسند صحيح أن أنساً رضي الله عنه قال: كَانُوا يَكْتُبُونَ فِي صُدُورِ وَصَايَاهُمْ:

-
- (1) أخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 4/1627).
 (2) أخرجه أحمد في «المستد» (الحديث: 2/278).
 (3) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 2117).
 (4) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2867).
 (5) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2704).
 (6) سورة النساء، الآية: 12.
 (7) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2701).
 (8) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 2740).
 (9) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 9/53).
 (10) أي الصحابة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: هذا ما أوصى به فلان بن فلان أن يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ويشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الَّذِينَ فَلَا تَمُوتُونَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾⁽¹⁾.

حُكْمُهَا: جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ فَضَعُوهَا حَيْثُ شِئْتُمْ أَوْ حَيْثُ أَحْبَبْتُمْ»⁽²⁾. والحديث ضعيف، أفاد هذا الحديث أن الوصية قرينة يتقرب بها الإنسان إلى الله عز وجل في آخر حياته كي تزداد حسنة أو يتدارك بها ما فاتته، ولما فيها من البر بالناس والمواساة لهم.

حُكْمُهَا: أما حكمها أي وصفها الشرعي من حيث كونها مطلوبة الفعل أو الترك⁽³⁾ فقد اختلف العلماء فيه إلى عدة آراء نُجْمِلُهَا فيما يلي:

الرأي الأول: يرى أن الوصية واجبة على كل من ترك مالا سواء أكان المال قليلاً أم كثيراً؛ قاله الزهري وأبو مجلز. وهذا رأي ابن حزم⁽⁴⁾، وروى الوجوب عن ابن عمر وطلحة والزبير وعبد الله بن أبي أوفى وطلحة بن مطرف وطاوس والشعبي قال: وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا. واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾⁽⁵⁾.

الرأي الثاني: يرى أنها تجب للوالدين والأقربين الذين لا يرثون الميت وهذا مذهب مسروق وإياس وقتادة وابن جرير والزهري.

الرأي الثالث: وهو قول الأئمة الأربعة والزيدية أنها ليست فرضاً على كل من ترك مالا كما في الرأي الأول، ولا فرضاً للوالدين والأقربين غير الوارثين كما هو الرأي الثاني وإنما يختلف حكمها باختلاف الأحوال، فقد تكون واجبة أو مندوبة أو محرمة أو مكروهة أو مباحة.

وَجُوبُهَا: فتجب في حالة ما إذا كان على الإنسان حق شرعي يخشى أن يضيع إن لم يوص به: كوديعة ودين لله أو لادمي، مثل أن يكون عليه زكاة لم يؤدها أو حج لم يقم به أو تكون

(1) سورة البقرة، الآية: 132. الملك للموصى له للموصى به متى مات الموصي.

(2) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 150/5). (4) نيل الأوطار من أسرار متقى الأخبار: 6/152.

(3) أما حكمها من حيث أثرها المترتب عليها فهو (5) سورة البقرة، الآية: 180.

عنده أمانة تجب عليه أن يخرج منها أو يكون عليه دين لا يعلمه غيره أو يكون عنده ودیعة بغير إسهاد.

استحبابها: وتندب في القرباء والأقرباء الفقراء وللصالحين من الناس.

حرمتها: وتحرم إذا كان فيها إضرار بالورثة. روى عبد الرزاق⁽¹⁾ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَيْرِ سَبْعِينَ سَنَةً فَإِذَا أَوْصَى جَافَ⁽²⁾ فِي وَصِيَّتِهِ فَيُحْتَمُّ لَهُ بِشَرِّ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الشَّرِّ سَبْعِينَ سَنَةً فَيَعْدُلُ فِي وَصِيَّتِهِ فَيُحْتَمُّ لَهُ بِخَيْرِ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ: «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتَدُّوهَا»⁽³⁾.

روى سعيد بن منصور⁽⁴⁾ بإسناد صحيح قال ابن عباس: «الإضرار في الوصية من الكبائر». ورواه النسائي⁽⁵⁾ مرفوعاً ورجاله ثقات، ومثل هذه الوصية التي يقصد بها الإضرار باطلّة ولو كانت دون الثلث. وتحرم كذلك إذا أوصى بخمر أو ببناء كنيسة أو دار للهو.

كرهتها: وتكره إذا كان الموصي قليل المال وله وارث أو ورثة يحتاجون إليه؛ كما تكره لأهل الفسق متى علم أو غلب على ظنه أنهم سيستعينون بها على الفسق والفجور. فإذا علم الموصي أو غلب على ظنه أن الموصي له سيستعين بها على الطاعة فإنها تكون مندوبة.

إباحتها: وتباح إذا كانت لغني سواء أكان الموصي له قريباً أم بعيداً.

ركنها: وركنها الإيجاب من الموصي، والإيجاب يكون بكل لفظ يصدّر منه متى كان هذا اللفظ دالاً على التملك المضاف إلى ما بعد الموت بغير عوض مثل: أوصيت لفلان بكذا بعد موتي أو وهبت له ذلك أو ملكته بعدي. وكما تنعقد الوصية بالعبارة تنعقد كذلك بالإشارة المفهومة متى كان الموصي عاجزاً عن النطق كما يصح عقدها بالكتابة. ومتى كانت الوصية غير معبّنة بأن كانت للمساجد أو الملاجىء أو المدارس أو المستشفيات فإنها لا تحتاج إلى قبول بل تتم بالإيجاب وحده لأنها في هذه الحال تكون صدقة؛ أما إذا كانت الوصية لمعين بالشخص فإنها تفتقر إلى قبول الموصي له بعد الموت أو قبول وليه إن كان الموصي له غير رشيد. فإن قبلها تمت وإن ردّها بعد الموت بطلت الوصية وبقيت على ملك ورثة الموصي. والوصية من

(1) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 9 / 4) أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (الحديث: 88). (259).

(2) جاف: جار.

(3) سورة البقرة، الآية: 229.

(5) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 11092).

العقود الجائزة التي يصح فيها للموصي أن يغيرها أو يرجع عما شاء منها أو يرجع عما أوصى به. والرجوع يكون صراحةً بالقول كأن يقول: رجعت عن الوصية. ويكون دلالةً بالفعل مثل تصرفه في الموصى به تصرفاً يخرجُه عن ملكه مثل أن يبيعه.

متى تستحق الوصية: ولا تستحق الوصية للموصى له إلا بعد موت الموصي وبعد سداد الديون. فإذا استغرقت الديون التركة كلها فليس للموصى له شيء لقول الله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنًا﴾⁽¹⁾.

الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط: وتصح الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط أو المقترنة به متى كان الشرط صحيحاً، والشرط الصحيح: هو ما كان فيه مصلحة للموصي أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منهياً عنه ولا منافياً لمقاصد الشريعة، ومتى كان الشرط صحيحاً وجبت مراعاته ما دامت المصلحة منه قائمة، فإن زالت المصلحة المقصودة منه أو كان غير صحيح لم تجب مراعاته.

شروطها: الوصية تقتضي موصياً وموصى له وموصى به؛ ولكل شروط ذكرها فيما يلي:
شروط الموصي: يشترط في الموصي أن يكون أهلاً للتبرع بأن يكون كامل الأهلية. وكما الأهلية بالعقل والبلوغ والحرية والاختيار وعدم الحجر لفسه أو غفلة، فإن كان الموصي ناقص الأهلية بأن كان صغيراً أو مجنوناً أو عبداً أو مكرهاً أو محجوراً عليه فإن وصيته لا تصح. ويستثنى من ذلك أمران:

1 - وصية الصغير المميز الخاصة بأمر تجهيزه وفيه ما دامت في حدود المصلحة.

2 - وصية المحجور عليه لفسه في وجه من وجوه الخير مثل تعليم القرآن وبناء المساجد وإقامة المستشفيات، ثم إن كان له وارث وأجازها الورثة نفذت من كل ماله، وكذا إذا لم يكن له وارث أصلاً.

وأما إن كان له ورثة ولم يجيزوا هذه الوصية فإنها تنفذ من ثلث ماله فقط؛ وهذا مذهب الأحناف.

وخالف في ذلك الإمام مالك فأجاز وصية ضعيف العقل والصغير الذي يعقل معنى التقرب إلى الله تعالى قال: «الأمر المجمع عليه عندنا أن الضعيف في عقله والسفيه والمصاب الذي يفتق أحياناً تجوز وصاياهم إذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون به. وكذلك

(1) سورة النساء، الآية: 11.

الصَّبِيُّ الصَّغِيرُ إِذَا كَانَ يَعْقِلُ مَا أَوْصَى بِهِ وَلَمْ يَأْتِ بِمُنْكَرٍ مِنَ الْقَوْلِ فَوَصِيَّتُهُ جَائِزَةٌ مَاضِيَةٌ»⁽¹⁾.
وقد أجاز القانون في مصر وصية السفیه وذوي الغفلة إذا أذنت بها الجهة القضائية المختصة.

شروط الموصى له: يشترط في الموصى له الشروط الآتية:

1 - أن لا يكون وارثاً للموصي. روى أصحاب المغازي أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ». رواه أحمد⁽²⁾ وأبو داود⁽³⁾ والترمذي⁽⁴⁾ وحسنه. وهذا الحديث وإن كان خبراً آحاداً إلا أن العلماء تلقفته بالقبول وأجمعت العامة على القول به.

وفي رواية: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، أَلَا لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»⁽⁵⁾.

وَأَمَّا آيَةٌ: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ»⁽⁶⁾. فقد قال الجمهور من العلماء بنسخها.

وقال الشافعي: إن الله تعالى أنزل آية الوصية وأنزل آية الموارث فأحتمل أن تكون آية الوصية باقية مع الميراث، واحتمل أن تكون الموارث ناسخة للوصايا، وقد طلب العلماء ما يرجح أحد الاحتمالين فوجدوه في سنة رسول الله ﷺ فقد روى عنه أصحاب المغازي أنه قال عام الفتح: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»⁽⁷⁾ 1. هـ.

وأتفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثاً يوم الموت حتى لو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون للموصي ابن ثم ولد له ابن قبل موته صححت الوصية للأخ المذكور ولو أوصى لأخيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصي فهي وصية لوارث.

2 - ومذهب الأحناف أن الموصى له إذا كان معيناً يشترط لصحة الوصية له أن يكون موجوداً وقت الوصية تحقيقاً أو تقديراً. أي يكون موجوداً بالفعل وقت الوصية أو يكون مقدرراً وجوده أثناءها. كما إذا أوصى لحمل فلانة.

وكان الحمل موجوداً وقت إيجاب الوصية.

أما إذا لم يكن الموصى له معيناً بالشخص فيشترط أن يكون موجوداً وقت موت الموصي

(1) شرح الزرقاني: 77/4.

(5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2870).

(6) سورة البقرة، الآية: 180.

(2) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 186/4).

(7) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 6/6).

(3) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2870).

(264).

(4) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 2120).

تحقيقاً أو تقديراً. فإذا قال الموصي: أوصيتُ بِداري لأولادِ فلانٍ ولم يعين هؤلاء الأولاد، ثم مات ولم يرجع عن الوصية. فإنَّ الدار تكونُ مملوكةً للأولادِ الموجودين وقت موت الموصي سواءً منهم الموجود حقيقَةً أو تقديراً كالحمل، ولو لم يكونوا موجودين وقت إيجاب الوصية. ويتحقق من وجود الحمل وقت الوصية أو وقت موت الموصي متى وُلِدَ لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية أو من وقت موت الموصي.

وقال الجمهور من العلماء: إنَّ مَنْ أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي أنها تصح وصيته ويفرقة الوصي في سبيل الخير ولا يأكل منه شيئاً ولا يعطي منه وارثاً للميت. وخالف في ذلك أبو ثور، أفاده الشوكاني في نيل الأوطار⁽¹⁾.

3 - ويشترط أن لا يقتل الموصي له الموصي قتلاً محرماً مباشراً. فإذا قتل الموصي له الموصي قتلاً محرماً مباشراً بطلت الوصية له لأنَّ من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بجزمائه، وهذا مذهب أبي يوسف، وقال أبو حنيفة ومحمد لا تبطل الوصية وتتوقف على إجازة الورثة.

شروط الموصي به: يشترط في الموصي به أن يكون بعد موت الموصي قابلاً للتملك بأي سبب من أسباب الملك، فتصح الوصية بكل مال متقوم من الأعيان ومن المنافع.

وتصح الوصية بما يشمره شجره وبما في بطن بقرته لأنه يملك بالإرث فما دام وجوده محققاً وقت موت الموصي استحققه الموصي له وهذا بخلاف ما إذا أوصى بمعدوم.

وتصح الوصية بالدين وبالمنافع كالسكن وبالوصية بالحلوى.

ولا تصح بما ليس بمال كالميتة. وما ليس متقوماً في حق العاقدين كالخمر للمسلمين.

مقدار المال الذي تستحب الوصية فيه: قال ابن عبد البر⁽²⁾: «أختلفت السلف في مقدار المال الذي يستحب فيه الوصية أو يجب عند من أوجبها، فروي عن علي⁽³⁾ كرم الله وجهه أنه قال: «سِتْمِائَةٌ دِرْهَمٍ أَوْ سَبْعِمِائَةٌ دِرْهَمٍ لَيْسَ بِمَالٍ فِيهِ وَصِيَّةٌ» وروى عنه ألف درهم مال فيه وصية، وقال ابن عباس⁽⁴⁾: لا وصية في ثمانمائة درهم، وقالت عائشة⁽⁵⁾: في امرأة لها أربعة من الولد ولها ثلاثة آلاف درهم لا وصية في مالها، وقال إبراهيم النخعي⁽⁶⁾: ألف درهم إلى خمسمائة

(1) نيل الأوطار من أسرار متقى الأخبار: 137/6.

296/14.

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد: 14/ (4) المحلى بالآثار: 312/9.

(5) المحلى بالآثار: 312/9. 296.

(3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد: (6) انظر ما قاله ابن كثير في تفسيره: 213/1.

درهم، وقال قتادة⁽¹⁾ في قوله «إِنْ تَرَكَ خَيْرًا»⁽²⁾ أَلِفًا فَمَا قَوْفَهَا. وعن علي⁽³⁾ «مَنْ تَرَكَ مَالًا يَسِيرًا فَلْيَدِّعْهُ لِوَرَثِيهِ فَهُوَ أَفْضَلُ». وعن عائشة⁽⁴⁾ فِيمَنْ تَرَكَ ثَمَانِمِائَةَ دَرَاهِمٍ لَمْ يَتْرُكْ خَيْرًا فَلَا يُوَصِّي» اهـ.

الوصية بالثلث: وتجوز الوصية بالثلث ولا تجوز الزيادة عليه، والأولى أن ينقص عنه، وقد استقر الإجماع على ذلك. روى البخاري⁽⁵⁾ ومسلم⁽⁶⁾ وأصحاب السنن⁽⁷⁾ عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: جاء النبي ﷺ يعودني، وأنا بمكة - وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها - قال: «يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ». قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ أوصي بمالي كله؟ قال: «لَا». قلت: فالشطر؟⁽⁸⁾ قال: «لا». قلت: الثلث؟ قال: «فالثلث والثلث كثير، إِنَّكَ أَنْ تَدَّعِ⁽⁹⁾ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَّعَهُمْ حَالَةً»⁽¹⁰⁾ يتكفون⁽¹¹⁾ الناس في أيديهم، وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة حتى اللقمة ترفعها إلى في⁽¹²⁾ امرأتك، وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك أناس ويضرب بك آخرون، ولم يكن له يومئذ إلا ابنة⁽¹³⁾.

الثلث يحسب من جميع المال: ذهب جمهور العلماء إلى أن الثلث يحسب من جميع المال الذي تركه الموصي، وقال مالك: يحسب الثلث مما علمه الموصي دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به.

وهل المعتبر الثلث حال الوصية أو عند الموت؟ ذهب مالك والنخعي وعمر بن عبد العزيز أن المعتبر ثلث التركة عند الوصية. وذهب أبو حنيفة وأحمد والأصح من قولي الشافعية إلى اعتبار الثلث حال الموت. وهو قول علي وبعض التابعين.

الوصية بأكثر من الثلث: الموصي إما أن يكون له وارث أو لا. فإن كان له وارث فإنه لا

- (1) تفسير ابن كثير: 213 / 1.
(2) سورة البقرة، الآية: 180.
(3) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 6 / 270).
(4) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد: 14 / 296.
(5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 6733).
(6) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 5 / 1628).
(7) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 1 / 179)، وأخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 2116)، وأخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 6 / 241)، وأخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2708).
(8) الشطر: النصف.
(9) تدع: ترك.
(10) حالة: فقراء.
(11) يتكفون الناس: يسألون للسؤال أكفهم.
(12) في: الفم.
(13) كان هذا قبل أن يولد له الذكور. وقد ولد له بعد ذلك أربعة بنين. ذكره الواقدي، وقيل: أكثر من عشرة ومن البنات اثنا عشرة بنتاً.

يجوزُ له الوصيةُ بأكثرَ من الثلثِ كما تقدّم؛ فإن أوصى بالزيادة على الثلثِ فإن وصيته لا تنفذُ إلاّ بإذنِ الورثة، ويشترطُ لنهاذها شرطان:

1 - أن تكونَ بعدَ موتِ الموصي لأنّه قبلَ موته لم يثبت للمجيز حقّ فلا تعتبرُ إجازته، وإذا أجازها أثناءَ الحياة كانَ له الرجوعُ عنها متى شاء. وإن أجازها بعدَ الحياة نفذتِ الوصيةُ. وقالَ الزهريُّ وربيعه: ليسَ له الرجوعُ مطلقاً.

2 - أن يكونَ المجيزُ وقتَ الإجازةَ كاملَ الأهلية غيرَ محجورٍ عليه لسفهٍ أو غفلةٍ. وإن لم يكنْ له وارثٌ فليسَ له أن يزيدَ على الثلثِ أيضاً. وهذا عندَ جمهورِ العلماء. وذهبَ الأحنافُ واسحاقُ وشريكٌ وأحمدٌ في رواية، وهو قولُ عليّ وابن مسعود، إلى جوازِ الزيادةِ على الثلثِ. لأنّ الموصي لا يتركُ في هذه الحالِ من يخشى عليه الفقرَ. ولأنّ الوصيةَ جاءتْ في الآية مطلقَةً. وقيدتها السنّةُ بمن له وارثٌ فبقي من لا وارثَ له على إطلاقه.

بطلانُ الوصية: وتبطلُ الوصيةُ بفقدِ شرطٍ من الشروطِ المتقدمة كما تبطلُ بما يأتي:

1 - إذا جنّ الموصي جنوناً مطبقاً وأتصلَ الجنونُ بالموت⁽¹⁾.

2 - إذا ماتَ الموصي له قبلَ موتِ الموصي.

3 - إذا كانَ الموصي به معيناً وهلكَ قبلَ قبولِ الموصي له.



(1) الجنونُ المطبقُ هو الجنونُ الذي يستمرُّ سنةً عندَ محمدٍ؛ وقالَ أبو يوسف: هو الذي يستمرُّ شهراً وعليه الفتوى.